

المحكمة
الأوروبية
لحقوق
الإنسان

المحكمة في 50 سؤالاً



EUROPEAN COURT OF HUMAN RIGHTS
COUR EUROPÉENNE DES DROITS DE L'HOMME



COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

Only the English and French versions are authentic. This translation is not an official version.
Seules les versions anglaise et française font foi. Cette traduction n'est pas une version officielle.
للنصين الفرنسي والإلجيزي وحدهما قوة التثبيت. لا تشكل هذه الترجمة نسخة رسمية عن الاتفاقية.

المحكمة
في 50 سؤالاً

إن هذه الوثيقة من إعداد «وحدة العلاقات العامة في المحكمة». وهي لا تلزم المحكمة. والهدف منها توفير معلومات عامة عن طريق عمل المحكمة.

للمزيد من الاستعلام، راجع/راجعى الوثائق الصادرة عن قلم المحكمة وتتوفر على شبكة الإنترنت على موقع www.echr.coe.int

الأسئلة المتكررة

لكن أيضاً بالنسبة لكل شخص ضمن ولايتها القضائية.

تضمن الاتفاقية على وجه التحديد الحق في الحياة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية، وحرية التعبير، وحرية الفكر والضمير والدين، وحماية الملكية، وحظر الاتفاقية على وجه التحديد التعذيب والمعاقبة أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينتين، والرق والعمل القسري والاحتجاز التعسفي وغير المشروع والتمييز في التمتع بالحقوق والحريات المشمولة في الاتفاقية.

4 هل تتطور الاتفاقية؟

نعم. إن الاتفاقية تتطور خاصة بفضل تفسير المحكمة أحكامها، وإذ تتوسل المحكمة الاجتهاد، فإنها جعلت من الاتفاقية نصاً حياً، حيث وسعت نطاق الحقوق المضمونة ومكنت من تطبيقها في حالات لم تكن متوقعة عندما اعتمدت الاتفاقية.

وتتطور الاتفاقية أيضاً مع إضافة البروتوكولات حقوقاً جديدة إلى حقوقها، كما كانت الحال مثلاً في يوليو/تموز 2003، مع نفاذ مفعول البروتوكول رقم 13 المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في مطلق الظروف، أو أيضاً في أبريل/نيسان 2005، مع نفاذ مفعول البروتوكول رقم 12 المتعلق بعدم التمييز.

5 هل الهيئات القضائية الوطنية ملزمة بتطبيق الاتفاقية؟

تطبق الاتفاقية على الصعيد الوطني، وقد أدرجت في تشريعات الدول الأطراف فيها، الملزمة إذا باحترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

1 متى تم اعتماد الاتفاقية؟

إن الاتفاقية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتسميتها الذائعة «الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان»، قد طُرحت للتوقيع عليها في روما في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1950 وأصبحت نافذة المفعول في 3 سبتمبر/أيلول 1953.

جسدت الاتفاقية البعض من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأسست هيئة قضائية ذات اختصاص لإدانة الدول التي لا تفي بالتزاماتها.

2 ما هو البروتوكول للاتفاقية؟

إن البروتوكول للاتفاقية نص بضيف حقاً أو عدة حقوق إلى نص الاتفاقية الأصلي أو يعدل بعض أحكامها.

إن البروتوكولات التي تضيف حقوقاً إلى الاتفاقية، لا تلزم إلا الدول التي وقعت وصدقت عليها، حيث أن التوقيع فقط دون التصديق لاحقاً لا يكفي لإلزام الدولة المعنية.

لغاية اليوم، تم اعتماد 14 بروتوكولاً إضافياً.

3 ما هي الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية؟

إن الدول المصدقة على الاتفاقية وتسمى أيضاً بـ«الدول الأطراف في الاتفاقية» تعترف بالحقوق الأساسية، المدنية والسياسية، وتضمنها، ليس فقط بالنسبة لمواطنيها

الأسئلة المتكررة

تتعقد المحكمة بدائرة من 7 قضاة، أو بدائرتها الكبرى أي بـ 17 قاضياً.

10 ما هو قلم المحكمة؟

إن قلم المحكمة هو الكيان الذي يوفر لها دعماً قانونياً وإدارياً في سياق ممارستها وظائفها القضائية، ويتألف من رجال قانون، وموظفين إداريين وتقنيين، ومترجمين.

11 ما هي ميزانية المحكمة؟

إن النفقات المترتبة على عمل المحكمة يتكفلها مجلس أوروبا، حيث إن ميزانية المحكمة جزء من ميزانية المجلس الذي تموله الدول الأعضاء بمساهمات تحدّد وفقاً لمعدلات قائمة على عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي في كل منها.

تغطي ميزانية المحكمة رواتب القضاة، وأجور الموظفين، ونفقات التشغيل (الشبكة المعلوماتية، الأسفار الرسمية، الترجمة، الترجمة الشفهية، المنشورات، نفقات التمثيل، المساعدة القضائية، المهمات الاستقصائية، إلخ...).

12 هل تتبدل هيئة المحكمة بتبدل القضايا؟

نعم، حيث يمكن للمحكمة أن تنعقد بأربع هيئات رئيسية مختلفة.

ينظر قاض منفرد في الالتماسات التي من الواضح أنها سترفض، ويمكن للجنة من 3 قضاة أن تصدر إجماعياً قراراً بالمقبولية وأن تنظر في موضوع قضية مشمولة باجتهاد راسخ من المحكمة، كما يمكن إيكال صلاحية النظر في التماس، لدائرة من 7 قضاة تصدر حكمها بأكثرية عدد أعضائها، وغالباً في

عليه، يجب على الهيئات القضائية الوطنية تطبيق الاتفاقية، وإلا تكون الدول المعنية معرضة للإدانة من المحكمة إذا ما تقدم فرد بشكوى بحجة عدم احترام حقوقه.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

6 من تتألف المحكمة؟

تتألف المحكمة من عدد من القضاة يعادل عدد الدول الأطراف في الاتفاقية (47 قاضياً إلى حد اليوم).

7 كيف يتم انتخاب قضاة المحكمة؟

يتم انتخاب القضاة من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وعلى أساس قائمة بثلاثة أسماء تقدمها كل دولة. ويُنتخب القضاة لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد.

8 هل القضاة فعلاً مستقلون؟

رغم أن القضاة منتخبون عن دولهم، فإنهم يقضون بصفة فردية ولا يمثلون دولهم. إنهم مستقلون كلياً ولا يجوز لهم مزاوله أي نشاط قد يتعارض مع واجب الاستقلال والنزاهة.

9 هل يقضي القاضي الوطني في القضايا المتعلقة ببلده؟

لا يمكن للقاضي الوطني أن يقضي في هيئة منفردة، ويمكن دعوته بصفة استثنائية كي يكون عضواً في لجنة، لكنه يكون دائماً من ضمن قضاة المحكمة للنظر في قضية، حين

الأسئلة المتكررة

حيث أنه يعود لهيئة قضاة الدائرة الكبرى أن تقرر وجود داع أم لا لإحالة القضية على الدائرة الكبرى للنظر فيها مجدداً.

يمكن أيضاً التماس الدائرة الكبرى عن طريق رفع يد دائرة، وذلك في حالات تبقى استثنائية أيضاً، حيث أنه يمكن للدائرة التي أوكل إليها النظر في التماس أن ترفع يدها لصالح الدائرة الكبرى، إذا كانت القضية تطرح مسألة خطيرة متصلة بتفسير الاتفاقية، أو إذا كان هناك خطر حصول تناقض مع حكم صادر من قبل عن المحكمة.

16 هل يمكن لقاض أن يمتنع عن الحكم في قضية؟

نعم، لا بل إنه يجب عليه الامتناع عن الحكم في قضية يكون قد شارك في النظر فيها بأي صفة كان، في مرحلة سابقة من الإجراءات. يقال حينه إنه انسحب، ويتم استبداله في الإجراءات بقاض آخر أو بقاض مخصص متى كان القاضي المنسحب قاضياً وطنياً.

17 ما القاضي المخصص؟

إن القاضي المخصص قاض معين من الحكومة المعنية ليحكم في قضايا يكون فيها القاضي الوطني غير قادر على الحكم فيها أو منسحباً منها أو معفياً من الحكم فيها.

18 ما اختصاص المحكمة؟

لا يمكن للمحكمة أن تضع يدها ذاتياً على قضية، ولها اختصاص النظر في مزاعم انتهاك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويجب أن تُرفع إليها بهذا الشأن التماسات فردية أو بين الدول.

مقبولية وموضوع القضية. في حالات استثنائية، تنظر الدائرة الكبرى بقضاتها الـ 17 في القضايا المحالة عليها إما على أثر رفع يد دائرة أخرى وإما لدى قبول طلب إحالة القضية.

13 ما الفرق بين الهيئة والقسم؟

إن القسم كيان إداري، والدائرة هيئة قضائية في المحكمة مكونة ضمن القسم. تضم المحكمة خمسة أقسام تتكون الدوائر ضمنها، ولكل قسم رئيس ونائب رئيس وعدة قضاة.

14 كيف تشكل الدوائر والدائرة الكبرى؟

تتكون الدائرة من رئيس القسم الذي أوكل إليه النظر في القضية، والقاضي الوطني المنتخب عن الدولة التي رُفِعَ الألتماس ضدها، وخمسة قضاة آخرين يعينهم رئيس القسم وفقاً لنظام تناوبي.

تتكون الدائرة الكبرى من رئيس المحكمة، ونواب الرئيس، ورؤساء الأقسام، والقاضي الوطني، وقضاة يتم اختيارهم بالقرعة. لا يمكن للقضاة القاضين في دائرة سبق لها أن أصدرت حكماً في قضية، أن يقضوا في الدائرة الكبرى الناظرة في إحالة القضية.

15 متى يتم التماس الدائرة الكبرى؟

يمكن التماس الدائرة الكبرى بطريقتين: إما على أثر إحالة، وإما على أثر رفع اليد. عند إصدار دائرة حكمها، يمكن للأطراف طلب إحالة القضية على الدائرة الكبرى، وهو طلب يتم قبوله في حالات استثنائية.

الأسئلة المتكررة

عوز. من نفس المنظور، فإن الإجراءات أمام المحكمة مجانية.

الإجراءات أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

22 ما الفرق بين الالتماس الفردي والالتماس بين الدول؟

إن معظم الالتماسات المرفوعة أمام المحكمة الالتماسات فردية مصدرها أشخاص عاديون. ويمكن أيضا لدولة أن ترفع الالتماسا ضد دولة أخرى طرف في الاتفاقية. ويكون الالتماس هنا بين الدول.

23 هل يجب توكيل محام أمام المحكمة؟

يمكن الاستغناء عن توكيل محام في بداية الإجراءات، مما يجيز لأي شخص الالتماس المحكمة مباشرة. إلا أن مساعدة المحامي تصبح ضرورية عندما تبلغ الحكومة المدعى عليها بالقضية للإفادة بملاحظاتها، من هذه المرحلة من الإجراءات. يمكن منح الملتزمين مساعدة قضائية عند اللزوم.

24 من يرافع أمام المحكمة؟

ليس هناك من قائمة بالمحاميين المحولين المرافعة أمام المحكمة. ويمكن للملتزم أن يتمثل بأي شخص مؤهل كمحام للمزاولة في إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية، أو حاصل على إذن بذلك من رئيس الدائرة المعنية.

25 بأي مراحل تمر الإجراءات أمام المحكمة؟

ثمة مرحلتان رئيسيتان في النظر في القضايا المرفوعة أمام المحكمة، وهي المقبولية، وموضوع القضية أي النظر في

19 من يمكنه التماس المحكمة؟

تميز الاتفاقية بين نوعين من الالتماسات : الالتماسات الفردية المرفوعة من فرد أو مجموعة أفراد أو منظمة غير حكومية بحجة انتهاك الحقوق، والالتماسات بين الدول، المرفوعة من دولة ضد دولة أخرى.

منذ إنشاء المحكمة، تم رفع جميع الالتماسات تقريبا من أشخاص الالتمسوا المحكمة مباشرة زاعمين انتهاكا أو عدة انتهاكات للاتفاقية.

20 ضد من يمكن رفع الالتماسات؟

يجب بالضرورة رفع الالتماسات ضد دولة أو عدة دول مصدقة على الاتفاقية. ويعلن عدم مقبولية أي التماس موجه مثلا ضد دولة أخرى أو ضد شخص.

21 كيف يتم التماس المحكمة؟

يمكن التماس المحكمة مباشرة من شخص وليس من الضرورة أن يمثله محام في بداية الإجراءات. لالتماس المحكمة، يكفي أن ترسل إليها استمارة الالتماس مملوءة على أتم وجه ومرفقة بالوثائق المطلوبة. إلا أن تسجيل المحكمة التماسا ليس بأي حال إشارة مسبقة إلى مقبولية القضية أو ثبوتها موضوعيا.

ينص نظام الاتفاقية على آلية خريك «سهلة» للمحكمة كي يتاح لكل فرد الوصول إليها، وحتى وإن كان في منطقة نائية في أحد البلدان الأعضاء أو في حالة

الأسئلة المتكررة

يجب الاحتجاج بحق أو عدة حقوق منصوص عليها في الاتفاقية. لا يمكن للمحكمة أن تحكم في الشكاوي الزاعمة انتهاكات لحقوق غير تلك التي تتضمنها الاتفاقية. كما يجب التماس المحكمة خلال مدة سنة أشهر بعد صدور آخر قرار قضائي في القضية المعنية. وهو عموماً حكم صادر عن أعلى هيئة قضائية في البلد المعني. ويجب أن يكون الملتبس شخصياً ومباشرة ضحية انتهاك للاتفاقية وأن يكون قد تعرض لضرر هام. بالطبع، يجب أيضاً أن يكون الالتماس مرفوعاً ضد إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية. لا ضد غيرها من الدول أو ضد شخص.

27 هل يمكن لمنظمة غير حكومية أو لدولة التدخل في الإجراءات؟

نعم. يمكن للإثنين رفع التماس. ومن جهة أخرى، يمكنهما الحصول على إذن من الرئيس للتدخل في الإجراءات بصفة الطرف الثالث المتدخل.

28 ما هو الطرف الثالث المتدخل؟

يمكن لرئيس المحكمة أن يأذن لشخص غير الملتبس، أو لدولة طرف في الاتفاقية غير الدولة المرفوع الالتماس ضدها، بالتدخل في الإجراءات. وتسمى الجهة المأذون لها بالطرف الثالث المتدخل. ويمكن بذلك لهذا الشخص أو لهذه الدولة إيداع ملاحظات مكتوبة أو المشاركة في جلسات الاستماع.

29 هل يمكن للمحكمة أن تعين خبراء أو الاستماع إلى شهود؟

نعم. بصفة استثنائية، قد يحصل أن تقوم المحكمة بمهمات استقصائية حيث تنتقل

المظالم. وتتخلل سير الالتماس مراحل مختلفة.

تعلن هيئة القاضي المنفرد الالتماس غير مقبول في قضية يفرض فيها عدم القبولية فوراً. ومن غير الممكن الطعن في قراراتها.

تصدر اللجنة قراراً أو حكماً نهائياً بخصوص قضية مشمولة باجتهاد راسخ من المحكمة.

تبلغ الدائرة الحكومة المدعى عليها بالقضية للإفادة بملاحظاتاتها. فيجري تبادل للملاحظات. من ثم، تقرر المحكمة وجود داع لعقد جلسة استماع في القضية، وهذا ما يبقى استثنائياً نظراً لعدد الالتماسات التي تنظر فيها المحكمة. أخيراً، تصدر المحكمة حكماً لن يصبح نهائياً إلا بعد انقضاء مهلة ثلاثة أشهر يمكن خلالها للملتبس أو للحكومة طلب إحالة القضية على الدائرة الكبرى للنظر فيها مجدداً.

إذا قبلت هيئة قضاة الدائرة الكبرى بالإحالة، يصار إلى النظر مجدداً في القضية. وعند اللزوم، إلى عقد جلسة استماع. أخيراً، تصدر المحكمة حكماً نهائياً.

26 ما هي شروط القبولية؟

يجب أن تستوفي الالتماسات شروطاً معينة. تحت طائلة إعلان المحكمة عدم مقبوليتها. وحتى ودون النظر في المظالم، يجب التماس المحكمة بعد استنفاذ وسائل الانتصاف الوطنية، أي أنه على الشخص المشتكى من انتهاك حقوقه أن يكون قد رفع قضيته من قبل أمام الهيئات القضائية في البلد المعني وحتى أعلى درجة قضائية مختصة. بذلك، تكون الدولة قادرة على توفير الجبر التعويضي ذاتياً وعلى الصعيد الوطني، عن الانتهاك المزعوم.

الأسئلة المتكررة

القائم بينهما، يتم ذلك في أغلب الأحيان عبر دفع مبلغ من المال إلى الملتمس. وبعد أن تنظر المحكمة في شروط التسوية، وإذا اعتبرت أن احترام حقوق الإنسان لا يبرر الإبقاء على الالتماس، تقوم بشطب القضية من سجل القلم.

تحت المحكمة دائماً الأطراف على عقد تسوية بالتراضي. وإذا لم يتم الاتفاق على تسوية، تبادر المحكمة إلى النظر في موضوع القضية.

33 هل يمكن للمحكمة تحديد تدابير مؤقتة؟

عندما يتم التماس المحكمة، يمكنها أن تطلب من دولة اتخاذ تدابير معينة ريثما تنظر في القضية. في معظم الأحيان، تطلب المحكمة من دولة الإحجام عن القيام بعمل مما. ويتعلق الأمر عموماً بعدم إرجاع شخص إلى بلده الأصل حيث يقول إنه معرض للموت أو للتعذيب.

34 هل المذكرات عامة؟

كلا، إن المذكرات دائماً سرية.

35 هل حصل لدول أن ترفض التعاون مع المحكمة؟

ثمة حالات تخجم فيها بعض الدول أو حتى ترفض فيها مد المحكمة بمعلومات ووثائق تكون بحاجة إليها للحكم في قضية.

في هذه الحالة، يمكن للمحكمة أن تدين هذه الدول لانتهاك المادة 38 (لزوم توفير التسهيلات الضرورية للنظر في القضية) من الاتفاقية.

إلى بلدان معينة لإثبات الوقائع أصل بعض الالتماسات. يمكن حينئذ لوفد المحكمة الاستماع إلى شهادة الأشخاص وإجراء تحقيق على الموقع بالذات.

وتعيّن المحكمة في بعض الأحيان خبراء، حين تطلب مثلاً من خبراء طبيين فحص ملتصمين قيد الاحتجاز.

30 هل تعقد المحكمة جلسات استماع عامة؟

إن الإجراءات أمام المحكمة مكتوبة، لكن قد يحصل أن تقرر المحكمة عقد جلسات استماع لقضايا معينة. تُعقد الجلسات في قصر حقوق الإنسان في ستراسبورغ، وتكون الجلسات عامة إلا إذا اتخذ رئيس الدائرة المعنية أو رئيس الدائرة الكبرى حسب الحالات، قراراً بأن تكون مغلقة. يؤذن للصحافة وللجمهور بحضور الجلسات العامة، ويكفي إبراز بطاقة صحافة أو وثيقة هوية في الاستقبال. إن جلسات الاستماع مصورة كلياً ويتم بثها على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت في اليوم ذاته وبدءاً من الساعة الثانية والنصف بعد الظهر (بالتوقيت المحلي).

31 ماذا نعني بـ"الدفع الابتدائية"؟

إن الدفع الابتدائية هي الحجج التي تقدمها الدولة المدعى عليها والتي تعترض، من وجهة نظرها، النظر في موضوع القضية.

32 ما هي التسوية بالتراضي؟

إن التسوية بالتراضي اتفاق بين الأطراف من شأنه وضع حد للالتماس. عندما يتفق الملتمس والدولة المعنية على إنهاء النزاع

الأسئلة المتكررة

فعالاً دفع المبالغ الممنوحة من المحكمة للملتزمين. تعويضاً عن الضرر الذي لحق بهم.

39 هل يمكن الاستئناف ضد حكم؟

إن قرارات عدم القبولية والأحكام الصادرة عن لجنة أو عن الدائرة الكبرى نهائية، وهي بالتالي غير قابلة للاستئناف. في المقابل، يمكن للأطراف ضمن مهلة ثلاثة أشهر بعد صدور حكم عن دائرة، طلب إحالة القضية على الدائرة الكبرى من أجل النظر فيها مجدداً. يتم النظر في طلب الإحالة على الدائرة الكبرى من هيئة قضاة تقرر وجود داع أم لا للموافقة عليه.

40 كيف يتم تنفيذ أحكام المحكمة؟

عند إصدار حكم متعلق بانتهاك، تنقل المحكمة الملف إلى لجنة وزراء مجلس أوروبا، التي تحدد مع البلد المعني وقسم تنفيذ الأحكام الطريقة التي سيتم بها تنفيذ الحكم المعني ومنع أي انتهاك جديد مماثل للاتفاقية. ويتجلى ذلك بإقرار تدابير عامة، وتحديدًا بتعديلات للتشريع، وبتدابير فردية عند اللزوم.

41 ما هي نتائج الحكم المتعلق بانتهاك؟

على الدولة المدانة السهر على تجنب حصول أي انتهاك جديد للاتفاقية، تحت طائلة التعرض لإدانات جديدة من المحكمة. وهذا ما قد يقود الدول إلى جعل تشريعاتها متوافقة مع الاتفاقية.

36 كم من الوقت تتطلب الإجراءات أمام المحكمة؟

من غير الممكن تحديد الوقت الذي تتطلبه الإجراءات أمام المحكمة. إن المحكمة تسعى لمعالجة القضايا ضمن مدة ثلاث سنوات بعد رفعها. لكن بعض القضايا يتطلب أحياناً وقتاً أطول، وقد يحصل أيضاً أن يعالج بعضها بأسرع من ذلك.

طبعاً، تتفاوت مدة الإجراءات أمام المحكمة بتفاوت القضايا، وذلك وفقاً على الهيئة التي توكل إليها، واجتهاد الأطراف في توفير المعلومات للمحكمة، وعلى عدة عوامل أخرى، منها مثلاً عقد جلسة استماع، أو إحالة على الدائرة الكبرى، إلخ...

يمكن إضفاء صفة الاستعجال على بعض الالتماسات ومعالجتها بشكل أولي، بخاصة حين يفاد بخطر داهم يهدد سلامة الملتزم البدينية.

قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وأحكامها

37 ما الفرق بين القرار والحكم؟

إن القرار يصدر على وجه العموم عن قاض منفرد أو لجنة أو دائرة من دوائر المحكمة، ولا يتناول إلا القبولية، دون موضوع القضية. عادة، تنظر دائرة في مقبولية القضية وفي موضوعها معاً فتصدر حكماً.

38 هل الحكم ملزم للدولة المدانة؟

إن الأحكام المتعلقة بالانتهاكات ملزمة للدول المدانة والتي تطالب بتنفيذها، تسهر لجنة وزراء مجلس أوروبا بخاصة على أن يتم

42 ما هو الإرضاء المنصف؟

عندما تدبّن المحكمة دولة وتلاحظ أن الملتبس قد تعرض لضرر. تمنح الملتبس عموماً إرضاء منصفاً، عبارة عن مبلغ من المال تعويضاً عن الضرر أو الأضرار التي تعرض لها. تتحقق لجنة الوزراء من أن المبلغ الذي قد تمنحه المحكمة عند اللزوم سيتم فعلاً دفعه للملتبس.

43 ما هي القضية الرائدة؟

لقد طورت المحكمة خلال السنوات الأخيرة المنصرمة إجراء جديداً، استجابة منها للتدفق الكثيف للالتماسات متعلقة بمشاكل متشابهة تسمى أيضاً «مسائل نظامية». كونها متأصلة في عدم توافق القانون الوطني مع الاتفاقية.

وهكذا، فإن المحكمة قد طورت إجراءً حديثاً يقوم على النظر في التماس أو في البعض من هذه الالتماسات، وتأجيل النظر في سلسلة القضايا المماثلة. وعندما تصدر حكمها في قضية رائدة، تدعو الحكومة المعنية إلى جعل تشريعها متوافقاً مع الاتفاقية وتوضح لها بصورة عامة التدابير الواجب اتخاذها. وتعالج من ثم سائر القضايا المماثلة.

44 ما هو الرأي المنفصل؟

يمكن للقضاة التعبير عن رأي في قضية حكموا فيها، وهو رأي يتم إحقاقه بالحكم المعني، ويفسرون عموماً سبب تصويتهم مع الأكثرية. فيسمى رأيهم بالرأي المؤيد، أو بالعكس سبب عدم مشاطرتهم رأي الأكثرية، فيسمى رأيهم بالرأي المخالف.

نشاط المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

45 كم من قضية تُرفع أمام المحكمة؟

إن المحكمة ضحية لجأحها، حيث يُرفع أمامها أكثر من 50.000 التماس جديد كل سنة، وللصدى الذي أحدثه بانتظام بعض الأحكام، وللإعتراف المتنامي الذي حظى به من مواطني الدول الأطراف في الاتفاقية، وقع عظيم على عدد الالتماسات التي تُرفع أمامها كل سنة.

46 أي حقوق يتناولها معظم القضايا؟

من حوالي نصف الأحكام المتعلقة بالانتهاك، المصدرة من المحكمة منذ إنشائها، خلصت هذه الأخيرة إلى انتهاك المادة 6 من الاتفاقية، سواء أعلق الأمر بالإتصاف أو بطول مدة الإجراءات. من جهة أخرى، فإن 58% من الانتهاكات كانت متعلقة بالمادة 6 (الحق في محاكمة عادلة)، وبالمادة 1 من البروتوكول رقم 1 (حماية الملكية). أخيراً، ففي حوالي 11% من الحالات، خلصت المحكمة إلى انتهاك خطر للاتفاقية فيما يتعلق بالحق في الحياة أو بحظر التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمهينة (المادتان 2 و 3 من الاتفاقية).

47 هل التدابير المؤقتة حقاً فعالة؟

إذا كانت الدول تكاد تتبع دائماً توصيات المحكمة بخصوص التدابير المؤقتة، إلا أن بعضها لا يستجيب أحياناً لطلب المحكمة، ويتعرض هذا البعض للإدانة من المحكمة. لعدم الوفاء بالتزاماته بموجب المادة 34 (الالتماس الفردي).

الأسئلة المتكررة

وضع قانوني متصل ببعض الجوانب البنيوية لعمل المحكمة. وضع تكون إجراءات تعديله أكثر ليونة من العملية المطبقة على المعاهدات الدولية والمطلوبة للاتفاقية.

تقوم حالياً اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان في مجلس أوروبا بدراسة مختلف المقترحات.

48 هل تعالج المحكمة مواضيع متعلقة بالاجتماع؟

بالطبع. لقد حصل للمحكمة أن تنظر في مواضيع لم تكن متوقعة عندما تم التوقيع على الاتفاقية في 1950. لقد أصدرت المحكمة خلال أكثر من 50 سنة أحكاماً في العديد من المواضيع الاجتماعية: المسائل المرتبطة بالإجهاض، الانتحار بمساعدة الغير، التفتيش الشخصي بعد التعرية، العبودية المنزلية، حق الشخص المجهول الوالدين في معرفة أصوله، تبني المثليين للأولاد، ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية، حماية المصادر الصحفية، التمييز ضد الروما، أو أيضاً القضايا ذات الصلة بالبيئة.

مستقبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

49 ما هو البروتوكول رقم 14؟

إن البروتوكول رقم 14، الهادف إلى ضمان فعالية المحكمة على المدى البعيد عن طريق تحسين فرز الالتماسات ومعالجتها بأفضل شكل ممكن، ينص بخاصة على إنشاء هيئات قضائية جديدة للنظر في القضايا الأبسط، وعلى استحداث معيار جديد للمقبولية (وجود «ضرر هام»). ويمدد ولاية القضاة إلى تسع سنوات غير قابلة للتجديد. وقد أصبح نافذ المفعول في 1 يونيو/حزيران 2010.

50 ما هي المشاريع الإصلاحية؟

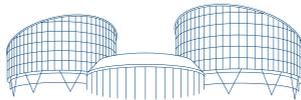
بمعزل عن البروتوكول رقم 14، لقد اتُّفق على ضرورة مواصلة إصلاح نظام الاتفاقية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، رفع فريق من الحكماء مؤلف من رجال القانون البارزين تقريره إلى لجنة الوزراء. وفي جملة توصيات التقرير، إنشاء آلية فرز قضائية جديدة وبلورة

يوليو/تموز 2012

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
العلاقات العامة

European Court of Human Rights/Cour européenne des droits de l'homme
Council of Europe/Conseil de l'Europe
67075 Strasbourg cedex
France

www.echr.coe.int



EUROPEAN COURT OF HUMAN RIGHTS
COUR EUROPÉENNE DES DROITS DE L'HOMME

www.echr.coe.int